

## نقبة الممرضات في تكريم شهيدات الواجب: لتحقيق فوري وشفاف ومحاسبة المسؤولين



في ١٩ آب، أقامت نقابة الممرضات والممرضين في حديقة بلدية سن الفيل، لقاء تكريمياً لشهيدات الواجب الوطني اللواتي سقطن في انفجار مرفأ بيروت وفي مواجهة وباء كورونا. شهيدات مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي: جيسिका بزجيان، ميراى جرمانوس، جيسي قهوجي داوود، لينا أبو حمدان، شهيدة مستشفى الوردية جاكلين جبرين، شهيدة فوج الإطفاء سحر فارس، وشهيدة مستشفى الزهراء الجامعي في مواجهة فيروس كورونا زينب حيدر.

شارك في اللقاء الى نقبة الممرضات والممرضين الدكتورة ميرنا أبي عبدالله ضومط، نقيب اطباء لبنان في بيروت البروفسور شرف ابو شرف، نقبة أطباء الأسنان في الشمال الدكتورة رلى خلف، نقيب أطباء طرابلس الدكتور سليم بر يكا ابي صالح، كما حضر كل من نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون، نقيب المهن البصرية احمد شري، نقيب المعالجين الفيزيائيين الدكتور

ووجهت «خية إكبار للذين، رغم كل الصعاب تفانوا في عملهم وكانوا في الخطوط الأمامية يخدمون مرضى الكورونا حتى فقدان الذات.»

### أبو شرف

وما قال ابو شرف في كلمة ألقاها باسم نقابات المهن الحرة والمهن الصحية: «في البال صورة جميلة عن الممرضة هي صورة باميلا زينون التي انتشرت على مختلف وسائل الاعلام يوم الانفجار الرهيب في مرفأ بيروت، وتظهر تلك الصبية البطلة بلباسها الأزرق، ختضن بكل الحب ثلاثة رضع، فوق الدماء والحطام والزجاج المتناثر في كل مكان، وتدور بهم من مستشفى الى آخر حتى اوصلتهم الى بر الامان.»

وتابع: «صورة اخرى عن الممرضات والاطباء يهتمون بالمصابين بفيروس كورونا، تاركين عائلاتهم، ومضحين بحياتهم للوقوف الى جانب المرضى، ومساندتهم في محنتهم في اصعب اوقات حياتهم، وماذا في المقابل؟ معاش زهيد، وتقاعد هزيل، وغياب الضمانات وملاحقات قضائية.»

وقال: «من هنا علينا أن نفق الى جانبهم ليقفوا الى جانبنا، وإلا فالهجرة هي الباب الوحيد، وقد فتح اليوم، وهاجر العديد من الزملاء والزميلات، اطباء وممرضات، وهذه كارثة بحد ذاتها للبلد. علينا العمل معا اطباء وممرضات، وعلى الدولة الواجب الاكبر، في بث الروح في الجسم الاستشفائي والطبي والتمريضي، مهنيا حقوقيا وعمليا. لنا حقوق على الدولة والمجتمع وخصوصا لناحية الحماية الاجتماعية والقانونية، وقد رفعت نقابة الاطباء اقتراحي قانون في هذا المجال الى مجلس النواب ننتظر مناقشتها ونأمل اقرارهما.»

### ابي عبد الله

ثم تحدثت نقبة الممرضات والممرضين الدكتورة ميرنا ابي عبد الله ضومط فقالت: «لم أكن أتصور أن أقف في يوم من الأيام هذه الوقفة الحزينة والوجدانية لأكرم جيسिका وميراى وجيسي وجاكلين ولينا وزينب وسحر، اللواتي غبن عنا بالجسد وبقين معنا بالروح، اللواتي دفعن حياتهن أثناء تأديتهن المهنة التي أقسمن اليمين أن يمارسنها بكل إخلاص وتفاني وأمانة، رحلن بلباسهن الأبيض الى عالم آخر وتركننا تكمل الدرب في عالم يلفه السواد والحزن والألم؛ تعزيتنا الوحيدة أنهم استشهدن كي لا يتركن الإنسان يموت والمريض يموت ونحن مكملين من

### بيانات

## نقابة المستشفيات: لا إغراءات مالية لأهالي المتوفين

-اولاً: ان لوزارة الصحة العامة، كما لسائر الهيئات الضامنة اطباء مراقبين في كل مستشفى يقومون بدورهم ويطلعون على ملفات المرضى. - ثانياً: أنّ أي مريض في السكري، أو السرطان، او حتى غير ذلك من الامراض المزمنة الحرجة في حال إلتقط عدوى كورونا وتوفّي، يكون سبب وفاته طبياً مرده فيروس كورونا، هذا هو منطق الطب. هذه القاعدة مطبقة عالمياً ولا تُتبع في لبنان فقط، وعلى الجميع اخذها بعين الاعتبار بدل اطلاق العنان للاتهامات غير العلمية.

- ثالثاً: اذا كان ناشرو هذه الاخبار يملكون الوثائق اللازمة التي تدين هذه المستشفيات موضوع الاتهام فلماذا لا يضعونها في متناول الاجهزة القضائية للتحقيق فيها، واصدار كلمة الفصل بدل الاسترسال في بث الاخبار غير الدقيقة والتي لا تكتفي فقط في تشويه صورة القطاع الصحي لابل تضرب مصداقية الاعلام الذي يحمل رسالة نشر الحقائق دون اي تزييف او مبالغة خدمة للسبق الصحافي؟

وأخيراً، تتمنى النقابة على وسائل الاعلام كافة تقصّي المعلومات المشكوك فيها من مصادرها، سيما ونها عودتنا على وقوفها الداعم والمفيد الى جانب القطاع الذي نهض بسرعة لافتة في الامس القريب، ململاً خسائره الفادحة ومستعيداً دوره الانساني المشرف.

نفث نقابة المستشفيات في لبنان صحة المعلومات المتداولة عن «تقديم عدد من المستشفيات إغراءات مالية لأهالي المتوفين فيها مقابل ادعائهم أنّ مرضاهم توفوا بفيروس كورونا.»

وأصدرت النقابة بياناً في ٢٥ ايلول جاء فيه: «دأب بعض وسائل الاعلام في المدة الأخيرة على نقل معلومات حول تقديم عدد من المستشفيات إغراءات مالية لأهالي المتوفين فيها مقابل ادعائهم أنّ مرضاهم توفوا بفيروس كورونا، ويذهب هؤلاء في اتهاماتهم الى ان هذه المستشفيات تستغل تغطية وزارة الصحة الكاملة لمرضى الكورونا، فتعمد الى تسجيل عدد من حالات الوفاة تحت هذه الخانة، بحجة ان علاجات الكورونا تخضع لتعرفات اعلى من سواها من الامراض وهذا الامر عار عن الصحة لا سيما ان الجهات الضامنة الرسمية لم تعتمد تعرفه خاصة لمرضى الكورونا لغاية الان وفق الدراسات التي اعدتها نقابة المستشفيات وتم تبنيها من قبل لجنة المتابعة في رئاسة مجلس الوزراء، ان نقابة المستشفيات اذ تجد رفضها لهذه الشائعات التي تمس بسمعة القطاع الصامد بكل اجهزته وطواقمه الطبية والتمريضية في الصفوف الامامية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩ رغم كل الظروف الصعبة، يههما ابلاغ ناشري هذه المعلومات:

أجل الإنسان والمريض والمجتمع.»

وأشارت الى أن «التمريض يدفع الثمن غالباً لأنه يقوم بواجبه المهني في الصفوف الامامية، ويقوم بعمل جبار وبطولي من أجل الإنسان والمجتمع معتبرة أن استشهاد جيسي قهوجي داوود، جيسिका بزجيان، ميراى جرمانوس لينا ابو حمدان، جاكلين جبرين وشهيدة فوج الإطفاء سحر فارس والشهيدة التي قضت في مواجهة فيروس كورونا زينب حيدر، سيكون منارة تضيء طريق المهنة وفي كل مرة تواجهنا الصعاب لكي نكمل بإرادة أقوى وخطوات ثابتة».وإذ عاهدت الشهيدات بإكمال الرسالة ومتابعة المسيرة، اشارت الى أن «الدماء لن تذهب هدرا بل ستتحول الى أمل وإيمان ورجاء وعزم». وطالبت ب«إجراء تحقيق فوري وعادل وشفاف يؤدي الى تحديد المسؤوليات ومحاسبة المسؤولين عن انفجار مرفأ بيروت». معتبرة أنه ب«المحاسبة والقضاء العادل والنزيه يمكن إعادة بناء الوطن وأن العدالة فقط هي التي تبلسم جراح أهالي الشهيدات». ووجهت خية «للطواقم التمريضية التي لبت النداء لنجدة المصابين والجرحى في ظروف صعبة ومأساوية». وفي الختام تم توزيع دروع تذكارية لأهالي الشهيدات تلاه كلمات معبرة للأهل والأقارب.

## من مستشفى الساحل الطبي الجامعي: شكراً خط دفاعنا الأول



ان هذه الفاجعة الاليمه وما خلفته من دمار غير مسبوق وعواقب خطيرة على مختلف المستويات الإنسانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية تستدعي من جميع اللبنانيين وجميع القوى السياسية والفاعليات الوطنية التضامن والوحدة والعمل المشترك لتجاوز آثار هذه المحنة القاسية والوقوف مجدداً بعزم وارادة لمواجهة الصعاب والتحديات المستجدة. علما ان هذه ليست الازمة الأولى التي تمر على لبنان وخصوصا في الفترة القصيرة السابقة من الازمة الاقتصادية وصولاً الى التصدي لجائحة كورونا.

كل هذه الازمات كان محور معالجتها القطاع الطبي والمستشفيات . التي استطاعت بجهود الاطعمة الطبية بان تستوعب الضغط الناتج سواء من مصابين كورونا او من المصابين من الانفجار الاخير .

تمثل هذه الكوادر والطواقم الطبية في قطاعنا الصحي أهم خطوط الدفاع في مواجهة وباء كورونا. فهم يصلون الليل بالنهار في سبيل تقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية للمرضى من حيث جودة الخدمات الصحية وسهولة الوصول إلى الرعاية الصحية. حيث دائماً جدهم جنوداً واقفين في خط الدفاع الأول وقت الأزمات. يضحون بكل شيء. يرسم التعب والإرهاق ملامحهم. في سبيل بث الأمل داخل نفوس المرضى فشكراً خط دفاعنا الأول. شكراً لتضحياتكم. وسهركم.. وبذلكم من أجل الوطن... أنتم حماة الوطن اليوم وسيواجه وجنوده الخالصين.

يقف الجميع احتراماً لكم وتقديراً لأصالتكم. واعترافاً بجميل فضلكم.

اننا في هذه المناسبة الوطنية. نوجه التحية الى جميع الطواقم الطبية والتمريضية والأدارية في مستشفى الساحل الطبي الجامعي حيث أثبتتم بما لا يدع مجالاً للشك أن إتقان العمل أمر يعود إلى الإخلاص والأمانة وصحة الضمير. ولقد أثبتتم أنكم فعلاً على قدر هذه المسؤولية الكبيرة. وقدمتم أفضل ما يليق بمؤسستنا. فشكراً لجهودكم الكبيرة يا أصحاب الأيدي البيضاء. وبأفضل من قدم الدعم وأروع من عمل. شكراً لتفانيكم وإخلاصكم وتعبيكم.

كما نسأل الله أن يمن على الشهداء بالرحمة والمغفرة. وعلى أهاليهم بالصبر والسلوان. وان يمن على الجرحى بالشفاء العاجل وان يمن على شعبنا العزيز بالصبر والصمود. وان ينجح بلدنا في تجاوز الصعاب والحن.



## وتستنكر التعرض لمستشفى دار الحكمة

المستشفيات والعاملين فيها وتسليمه للقضاء. وذلك إحقاقاً للحق وصوناً للعدالة. وحماية هذا القطاع من عبث الخارجين عن القانون في زمن احوج ما تكون فيه المستشفيات هي بحاجة للوقوف الى جانبها من قبل الجهات الرسمية والشعبية للصمود امام التحديات الكبرى التي يمر بها القطاع الصحي بكل مكوناته واطرافه.

وفي ٢٠ / ٩ / ٢٠٢٠. استنكرت نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان ما تعرضت له مستشفى دار الحكمة من إعتداء سافر على الكادر الطبي والتمريضي من قبل بعض الخارجين عن القانون اثناء قيامهم بواجبهم الطبي والانساني. وجاء في بيان صادر عنها: «واننا إذ نعلن وقوفنا الى جانب مستشفى دار الحكمة. فإننا نجد المطالبة من الجهات الامنية والقضائية المختصة ملاحقة كل من تسوّل له نفسه الاعتداء على

## نقابة المستشفيات: الضغوطات على القطاع غير مفيدة والمطلوب تأمين الدعم بالمال والمعدات

من معرفتنا للواقع الصحي والاستشفائي في البلد. ووضحنا مراراً ان كان من خلال اجتماعاتنا مع المسؤولين او في اللجان المختصة التي شكلت بهذا الشأن او لجنة الصحة النيابية ان هناك صعوبات جمة تواجهها المستشفيات للقيام بواجباتها على هذا الصعيد واهمها:

١. من الناحية الهندسية. فالعديد من المستشفيات لا يمكنها تخصيص قسم منفصل للكورونا عن المستشفى وفق ما هو مطلوب حرصاً على عدم تفشي العدوى داخل المستشفى.  
٢. هناك استحالة لدى البعض الآخر لتخصيص قسم للكورونا نظراً للمشاكل المادية التي يعاني منها. حيث ان التجهيزات مكلفة ومطلوب تسديد ثمنها نقداً وفقاً لسعر الدولار في السوق السوداء.  
٣. صعوبة تأمين مستلزمات الوقاية الشخصية التي ارتفع ثمنها بشكل جنوني.

٤. النقص في الطواقم التمريضية بشكل عام وخصوصاً الذين لديهم استعداد للعمل في هذا القسم بسبب تعرضهم لانتقال العدوى اليهم.

٥. ان عدداً من المستشفيات الخاصة يستقبل مرضى الكورونا. وبلغ عدد الاسرة المخصصة لهذا الغرض ٤٠٠ سرير منها ١٠٠ سرير للعناية الفائقة اي ما يوازي تقريباً ما هو متوفر في المستشفيات الحكومية.

بناء على ما تقدم. فان الضغوطات المعنوية التي تتعرض لها المستشفيات والكلام من جهات متعددة عن انها مقصرة في التعاون من اجل استقبال مرضى الكورونا. وكأن المقصود جعلها كبش محرقة. هذه الضغوطات غير مفيدة. لا بل المفيد هو دعمها بالمال وبالمساعدات العينية من الآت ومعدات ولوازم طبية لكي تتمكن من الصمود.

في ٦ تشرين الاول . عقد مجلس نقابة المستشفيات في لبنان اجتماعاً برئاسة النقيب سليمان هارون بحث خلاله الحاضرون اوضاع القطاع لا سيما جهة المستشفيات المتوجبة للمستشفيات والبيان الصادر عن المكتب الاعلامي لوزارة المال الذي جاء فيه ان الوزارة دفعت خلال العام ٢٠٢٠ لغاية تاريخه مبلغ ٢١٣ مليار ليرة لبنانية كمستحقات للمستشفيات الخاصة والحكومية.

كذلك لاحظ مجلس الادارة. وفي ظل تزايد الاصابات وتفشي المرض في كافة المناطق. أن الاعلام والمسؤولين يحملون المستشفيات الخاصة وحدها مسؤولية عدم وجود أسرة كافية لمرضى الكورونا.

واوضحت النقابة في بيان صادر عنها الآتي :

### في موضوع المستحقات:

ان الفاتورة الاستشفائية للمرضى الذين هم على عاتق المؤسسات الضامنة والتي تغطيها وزارة المال تبلغ قيمتها حوالي ١٠٠ مليار ليرة لبنانية شهرياً . وبالتالي. فان ما يستحق للمستشفيات الخاصة فقط دون الحكومية لغاية آخر ايلول ٢٠٢٠ يبلغ ٩٠٠ مليار ليرة. وبالتالي. فانه وفق بيان وزارة المال هناك عجز عن العام ٢٠٢٠ وحده يزيد عن ٧٠٠ مليار ليرة. هذا عدا عن المستحقات المتوجبة على الطبابة العسكرية والقوى الامنية الاخرى وسواها عن العام ٢٠١٩ وما قبل.

من هنا يتضح الوضع المادي المأساوي للقطاع وقد جاء بيان وزارة المال ليؤكد ما نقول.

### في موضوع كورونا:

منذ بدء ظهور الوباء تعاطينا مع الموضوع بشكل جدي وعلمي انطلاقاً